



جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي  
وتحت إشراف:  
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي  
وبالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية  
**ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20)**



الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020  
**الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة**  
**قالب الملتقى : 4 إلى 5 صفحات**

## استعمال الوسائل الرقمية في التبليغ القضائي في التشريع الجزائري

بمينة دحمري  
طالبة دكتوراه جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي  
[aminadahmri@gmail.com](mailto:aminadahmri@gmail.com)

### ملخص الدراسة :

تتناول هذه المداخلة دراسة إمكانية استعمال الوسائل الرقمية في عمليات التبليغ المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، عن طريق تحديد الوسائل المستعملة للتبليغ في مضمون هذا القانون ومناقشة إمكانية استعمال الوسائل الرقمية في مختلف إجراءات ومراحل التبليغ القضائي، من خلال دراسة الأحكام الواردة في القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرة العدالة والقانون رقم 04/15 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، وذلك عن طريق تحليل مضمون نصوص المواد القانونية ذات الصلة بالموضوع، لتخلص الدراسة في النهاية إلى وجود إمكانية واسعة لاستخدام الوسائل الرقمية في عمليات التبليغ، لكن المسألة تواجه عدة عراقيل من بينها ضعف التغطية القانونية وصعوبات ومخاطر التطبيق.

### الكلمات المفتاحية :

التبليغ – المحضر القضائي – عصرة العدالة – التوقيع الإلكتروني – التصديق الإلكتروني – الوسائل الرقمية

### تقديم موضوع البحث:

تطبيقا لمبدأ الوجاهية في الخصومة القضائية نص المشرع الجزائري على التبليغ كوسيلة لإعلام المختصين قضائيا بمختلف الإجراءات والادعاءات التي تقوم في حقهم، ونظم كل المسائل المتعلقة بالتبليغ القضائي في قانون الإجراءات المدنية والإدارية واعتبر الأحكام الواردة فيه من قبيل القواعد العامة في التبليغ إذ تحيل عليها مختلف النصوص القانونية الأخرى كقانون الإجراءات الجزائئية.

وتماشيا مع التطور التكنولوجي الذي بات يفرض نفسه في مختلف مجالات الحياة، وتطبيقا لمشروع الحكومة الإلكترونية، قام المشرع الجزائري بسن عدة قوانين لتواكب القطاعات الحكومية هذا التطور من بينها قانون



جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي  
وتحت إشراف:  
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي  
وبالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية  
**ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20)**



الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020  
**الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة**

**قالب الملتقى : 4 إلى 5 صفحات**

عصرنة العدالة الذي ادخل بموجبه استعمال التقنيات التكنولوجية والوسائل الرقمية في تقديم الخدمة العمومية في قطاع العدالة، الامر الذي يجعل الوسائل الرقمية محل استعمال في مختلف الإجراءات القضائية ولا يستثنى من ذلك التبليغ القضائي، هذا الامر يطرح العديد من التساؤلات حول ماهية الوسائل الرقمية التي يمكن الاستعانة بها في مجال التبليغ القضائي ومدى توافق ذلك مع الإطار القانوني للتبليغ القضائي المنصوص عليه في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

هذه التساؤلات وكل ما يرتبط بها من تساؤلات فرعية أخرى يمكن تجميعها في إشكالية رئيسية واحدة وهي:

**هل تجيز الأحكام القانوني المنظمة للتبليغ القضائي في التشريع الجزائري استعمال الوسائل الرقمية؟**

وستمثل الإجابة على هذه الإشكالية توضيحا لمجال استعمال الوسائل الرقمية في عملية التبليغ القضائي وفقا لأحكام التشريع الجزائري، وتحديد الوسائل الرقمية المسموح باستعمالها وكيفيات ذلك، والآثار المترتبة على هذا الاستعمال، مع تحديد تحديات التوجه نحو رقمنة عمليات التبليغ القضائي.

**الإجراءات المنهجية:**

**أولا / خطوات العمل:**

ستتم دراسة الموضوع من خلال تقسيمه الى مبحثين:

**المبحث الأول: وسائل التبليغ في قانون الإجراءات المدنية والإدارية**

في هذا المبحث ستتم دراسة الوسائل المسموح باستخدامها في التبليغ القضائي والمنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية مع تسليط الضوء على المجالات المفتوحة لإمكانية استعمال الوسائل الرقمية، وذلك من خلال تقسيمه الى مطلبين:

**المطلب الأول: وسائل التبليغ الرسمي في قانون الإجراءات المدنية والإدارية**

**المطلب الثاني: وسائل التبليغات الأخرى في قانون الإجراءات المدنية والإدارية**

**المبحث الثاني: مجال وتحديات التبليغ باستخدام الوسائل الرقمية في التشريع الجزائري**



جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي  
وتحت إشراف:  
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي  
وبالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية  
**ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20)**



الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020  
**الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة**

**قالب الملتقى : 4 إلى 5 صفحات**

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على الوسائل الرقمية التي يسمح التشريع الجزائري باستخدامها في مجال التبليغ القضائي سواء بالنص الصريح أو من خلال النص العام على استخدام هذه الوسائل، ثم سندرس التحديات التي تواجه مسألة الاستعانة بالوسائل الرقمية في عملية التبليغ القضائي، وذلك من خلال مطلبين :

**المطلب الأول: الوسائل الرقمية المتاحة قانونا واستعمالها في التبليغ القضائي**

**المطلب الثاني: تحديات استعمال الوسائل الرقمية في التبليغ القضائي**

**ثانيا/ المنهج وأدوات الدراسة :**

على اعتبار ان الدراسة قانونية نظرية فانه سيتم استعمال المنهج التحليلي من اجل دراسة النصوص القانونية واستنباط النتائج منها.

**خلاصة النتائج:**

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- حدد المشرع الجزائري وسيلة التبليغ الرسمي في محضر رسمي يحرره المحضر القضائي يتضمن العديد من البيانات الإلزامية ومهره تحت طائلة البطلان بتوقيع وختم المحضر القضائي وكذا توقيع أو بصمة أو تأشيرة المبلغ له، مما يؤدي بنا إلى استنتاج الزامية التحرير الورقي لوثيقة التبليغ الرسمي.
- إمكانية الاستعانة بالوسائل الرقمية في مجال التبليغ الرسمي عن طريق التعليق باستخدام لوحات المعلقات الرقمية أو البوابات الرقمية على مواقع الأنترنت لكل من البلدية والمحكمة، لضمان رفع مستوى انتشار المعلومة وزيادة فرصة وصول مضمون التبليغ للمطلوب تبليغه.
- إمكانية نشر التبليغ في الصحائف الوطنية اليومية ذات الإصدارات الرقمية.
- استعمال الوسائل الرقمية كالبريد الالكتروني في ارسال التبليغات عن طريق القنوات الدبلوماسية.
- إمكانية استعمال الارسال الالكتروني لمحاضر التبليغ والمستندات مع احترام شروط الاثبات والخصوصية بناء على نص المادة 9 من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة.
- إمكانية استعمال الوسائل الرقمية في تحرير وأرشفة المحررات المتعلقة بالتبليغ الرسمي من طرف المحضر القضائي، واستحداث بوابات الكترونية تمكن المعنيين من الاطلاع عليها شرط احترام السرية والخصوصية والشروط المنصوص عليها فيما يخص التصديق الرقمي والتوقيع الالكتروني.



جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي  
وتحت إشراف:  
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي  
وبالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية  
**ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20)**



الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020  
**الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة**

**قالب الملتقى : 4 إلى 5 صفحات**

- استعمال البوابة الرقمية لوزارة العدل لتبليغ المستندات والإجراءات في التبليغات غير الرسمية بإدراج هذه الخدمة ضمن نافذة " مآل ملفي القضائي "
- يتوجب على المشرع الجزائري تنقيح قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون المحضر القضائي لتتماشى أحكامه مع متطلبات عصرنة العدالة.
- يتوجب على السلطة التنفيذية العمل على توفير بنية تحتية وتجهيزات مادية تساهم في دعم التوجه نحو رقمنة الخدمة العمومية وكذا تطوير شبكة توزيع الأنترنت، و تكوين الموظفين القائمين على تقديم الخدمة العمومية في قطاع العدالة لرفع قدراتهم على استعمال الوسائل الرقمية، و نشر ثقافة استعمال الوسائل الرقمية لدى المواطنين من أجل ضمان نجاعة التوجه نحو اعتمادها كوسائل بديلة ومدعمة لتقديم الخدمة العمومية.

#### صعوبات البحث

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هي ضيق الوقت، وغموض العديد من المصطلحات والمفاهيم والإجراءات التي ينص عليها المشرع الجزائري في ما يخص الوسائل الرقمية مع غياب النصوص التنظيمية التي يفترض بها تقديم توضيحات أكثر.

#### المراجع :

- القانون رقم 09/08 المؤرخ في 25/02/2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية
- القانون رقم 03/06 المؤرخ في 06/03 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي.
- القانون رقم 03/15 المؤرخ في 01/02/2015 المتعلق بعصرنة العدالة.
- القانون رقم 04/15 المؤرخ في 01/02/2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.
- بربارة عبد الرحمان، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، منشورات بغدادي، الجزائر، ط 2، 2009.
- شامي يسين، الاطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي، مجلة المعيار في الحقوق و العلوم السياسية و الاقتصادية، المركز الجامعي تسمسنت، العدد الرابع، 2018.
- فراق معمر - بلحمر فهمية، البيئة الإلكترونية و الأمن القانوني، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، العدد 06، 2017.
- فضيلة يسعد، القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 3، 2019.
- عمرو أحمد عبد المنعم دبش، لإثبات المستندات الإلكترونية" الإثبات الإلكتروني"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، العدد 01، 2019

